الفصـــل الثـالث
السياسات المالية الشرعية

الأدوات المالية تجتمع فى الموازنة إيراداً ونفقة، لهذا تستخدم الموازنة أداة تخطيط للسياسة المالية.

ويعرف الاقتصاديون الوضعيون السياسة المالية بأنها استخدام الأدوات المالية لتحقيق أهداف اقتصادية[٣٦]. والدولة يمكنها أن تعبر الأدوات والسياسات المالية كماً ونوعاً، حيث الإنسان هو مصدر التشريع فى حياتها.

ولقد برز مفهوم «السياسة المالية» كأسلوب مالى تتدخل به الدولة فى الاقتصاد العام بعد الكساد الكبير سنة ١٩٣٠ م- وهو كساد انتشر بصفة عالمية ليس لها مثيل من قبل- مما دعا إلى نبذ الاقتصاد الكلاسيكى القائم على مفهوم التفاعل التلقائى لقوى السوق حيث عجز ما يسمى بالاقتصاد الحر عن تحقيق التوازن الكلى للاقتصاد العام.

وجاء مؤلف كينز «النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود»[٣٧] مركزاً على أهمية الدولة فى تنشيط الطلب الفعال، فدعا إلى مزيد من تدخل الدولة لسد النقص فى مكونات الطلب الفعال (الإنفاق) سواء الإنفاق الاستثمارى أو الاستهلاكى.

وأداتى الدولة فى تحقيق هذه السياسة هما النفقات والضرائب. وتشمل النفقات الحكومية كل المشاريع التى تقيمها الدولة من مستشفيات وكبارى وحدائق عامة... كذلك ما تنفقه فى الميدان الاقتصادى على مشاريع إنتاجية زراعية أم صناعية أم تجارية. ويتوقف مدى هذا الإنفاق كما رأينا من قبل على فلسفة الدولة وأساسها العقائدى الذى يحدد دور الدولة فى التدخل الاقتصادى.

---

(٦٨) النظريات والسياسات النقدية والمالية - د / سامى خليل ص ٦٣٧، ٦٣٩ - شركة النشر للترجمة والتوزيع بالكويت سنة ١٩٨٢م.

(69) The General Theory of Employment, Intrest and Money, J. M. Keynas, op. cit. pp. 23.

ويشمل الإنفاق أيضاً الإنفاق التحويلى الذى عرفه من قبل والذى ليس إلا مجرد تحويل الأموال من جهة لجهة كالإعانات والمعاشات.

وهذا الإنفاق يستخدم كسياسة لمعالجة الأزمة، فيزيد وقت الكساد ليزيد الطلب الفعال ويقاوم الانكماش، أما فى وقت الرواج فإن تقليل الإنفاق يؤدى إلى قلة الطلب الفعال ويقاوم التوسع والانتعاش.

والأداة الثانية هى الضرائب. وتستخدمها الدولة كأداة بأن تزيدها وقت الرواج فيقل دخل المستهلكين ويقل إنفاقهم ويقل الطلب الفعال. والعكس وقت الكساد فإن التقليل منها يؤدى إلى زيادة دخل المستهلكين، وتبعاً له يزيد إنفاقهم فيزيد الطلب الفعال فيحدث الرواج.

وهكذا نرى أن هناك تعارضاً بين الضرائب والإنفاق فى حال الرواج والكساد، مما يستلزم ميزانية دورة اقتصادية يوفر فيها الإيراد لإنفاقه من الرواج إلى الكساد.

فالوظيفة الأساسية للضرائب والنفقات فى هذا المجال هى نقل الموارد من أيدى الأفراد إلى يد الدولة ثم ضخها مرة أخرى فى يد الأفراد. وفى هذه العملية تستطيع الدولة أن تؤثر تأثيراً كبيراً فى بنية الاقتصاد العام من الناحية الإنتاجية والتوزيعية.

ثم اتجهت السياسة المالية اتجاهاً أبعد حينما لاحظ بعض الاقتصاديين كهانسن[٧٠] أن مشكلة الركود مزمنة، ولا ترتبط فقط بعمر الدورة الاقتصادية التى لا تزيد عن عشر سنوات، فهى ليست بذلك تقلبات قصيرة المدى. وزاد من أهمية هذا الاتجاه أن أصبحت الحرب أولاً عالمية ثانياً مزمنة والاستعداد لها دائم. هذا فى البلاد الرأسمالية. أما فى البلاد المتخلفة فتحتاج إلى مجهود كبير وأموال ضخمة لكسر حلقة الفقر واللحاق بالدول المتقدمة، مما يؤدى إلى برامج طموحة لا يطيقها القطاع الخاص وتتحول به وظيفة الدولة إلى الاتساع باستمرار.

وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وعدالة التوزيع وكفاءة تخصيص الموارد.

---

(70) Fiscal Policy and Business Cycles, A. H. Hassen, Ch. 12, New York 1941.

السياسة المالية والاستقرار:

يعنى بالاستقرار السياسة التى تؤدى إلى تشغيل العمال وثبات الأسعار وازدياد النمو.

ولقد أصبحت السياسة المالية منذ كينز من المسلمات التى تخطط على أساسها السياسة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى. وكانت لها الهيمنة على الفكر الاقتصادى والواقع التطبيقى خصوصاً فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ حيث حققت الرأسمالية نموا ملحوظا فى الإنتاج وانخفاضا فى البطالة واستقرارا فى الأسعار. ثم انتكست بعد ذلك بظهور التضخم الركودى.

ونحب أن نشير هنا أن المرض المزمن الذى أصاب الرأسمالية فى نظامها الاقتصادى والذى ظهرت أعراضه فى شكل الأزمات الدورية ليس قضية عارضة دون أسباب، أو أن أسبابها ترجع إلى أمزجة الناس وانفعالاتهم تشاؤما وتفاؤلا كما يصور الرأسماليون، وليس سببها خللاً عضوياً فى بنية الاقتصاد نتيجة وجود الاقتصاد الحر وعدم تأميم الدولة لعناصر الإنتاج كما يزعم الاشتراكيون.

ولكن السبب الأصيل فى هذا الشقاء المر إنما هو ممارسة الاحتكار وتحوله من المحلية إلى الدولية، وما يترتب عليه من إفقار للقاعدة الجماهيرية التى تطلب السلع ولا تستطيع لجشع المحتكر الذى لا يشبع وسرقته للدخول برفع الأسعار، ثم ذلك الربا على الإقراض وما تسبب عن جشع البنوك فى التوسع الوهمى فى الإقراض وزيادة عرض النقود واضطراب الأساس النقدى. إلى أكل المال بالباطل فى استمرارية الإصدار النقدى واعتبار النقود مصدراً من مصادر الإيراد للدولة تمول به العجز، وازدياد العلل الناجمة فى الاقتصاد عن ممارسة الحرام.

هذا من الجانب السلبى، أما عن الجانب الإيجابى، فهو غياب الأدوات الصحيحة لعلاج هذه الآفات وتسيب نظام الضرائب كما عرضناه سابقاً فى زيادة إفقار الناس وتضخم الأغنياء باعتباره وسيلة لنقل المال من الفقراء إلى الأغنياء. هذا فضلاً عما تسبب من الفساد والتسيب من توسع الدولة فى القيام بأعمال الأفراد كما ناقشناه فى الباب الأول. ولا حل لأزمة العالم المعاصر الاقتصادية إلا باجتناب الحرام من ربا

واحتكار وبتطبيق الزكاة كأداة لإعادة التوازن التوزيعى بين الأغنياء والفقراء وأيضاً كأداة للتنمية بقضائها على الاكتناز وتنشيطها الطلب الفعال.

ولقد كان السبب فى هذه الهدنة التى استمتع بها العالم الرأسمالى من الخمسينات إلى السبعينات زيادة معدل الاستنزاف من العالم المستعَمر لحساب العالم الرأسمالى وتحول معامل التجـارة الخارجية لصالح الدول الرأسمالية واستمرار النزيف الدموى من العالم الثالث وأغلبه أمة الإسلام. فقد استمر انخفاض أسعار المواد الأولية التى تصدرها واستمر ارتفاع السلع المصنعة التى تستوردها من الغرب مما أدى إلى استمرار تحويل الدخول من الدول المسلمة إلى الدول الغربية المستغلة التى لا ترعى خلقاً ولا تتورع عن سرقة موارد الناس وجهودها فى استعمار اقتصادى جشع لا نبل فيه ولا خلق كريم[٧١].

وبالطبع فإن العلاج يتم فى دائرة العلاج الجزئى للدورة وليس فى دائرة العلاج الشامل مما أدى إلى عجز السياسة المالية وفشلها.

وتوجد لفشل السياسة المالية أسباب أخرى فنية وعملية تترتب عن عدم كفاءة الدولة فى القيام بالتخطيط بهذا الشكل المتضخم. من ضمن هذه المشاكل التوقيت فى الإنفاق والذى يرتبط بالتوقيت المتناسق بين الأزمات والإنشاء أو التوقف عن الإنفاق[٧٢].

وهناك الصعوبات الإدارية الناشئة عن عدم اهتمام مديرى المشروعات الحكومية بإنجاح هذه المشروعات وإدارتها بكفاية تامة، كما فى حالة المشروعات الخاصة التى يحركها دافع الربح.

ثم إذا كانت موجة التشاؤم فى مجال القطاع الخاص كبيرة يضيع ما تقوم به الدولة من إيجابيات فالإنفاق يضيع فى جـبّ هذا التشاؤم. وإذا كانت موجة الرواج مصحوبة بتفاؤل شديد من القطاع الخاص يعجز الانكماش الحكومى عن كبح جماحه حتى يصل إلى الهاوية.

---

(٧١) أصول الاقتصاد الإسلامى – د. محمد عفر – يوسف كمال ج ٢ ص ٢٥٦ – دار البيان العربى – جدة سنة ١٣٨٦هـ.

(٧٢) التحليل الكلى – د. حسين عمر ص ٢٠٧ – دار الشروق سنة ١٣٨٩هـ.

ثم إن هناك ثغرات كالمضاربة فى الأور ق المالية تقلل من القوة الشرائية وتخفض الإنفاق الحقيقى ، خصوصاً وأن هذه المضاربة تحيل الاقتصاد إلى كازينو قمار بفعل الممارسات الحرام حيث يتحول الاستثمار إلى ما يشبه المقامرة(٧٣).

وزيادة تدخل الحكومة يؤدى إلى مافسة القطاع الخاص فى سوق عناصر الإنتاج فيغلى سعرها فى سوق البيع كما تنخفض أسعار المنتجات لأن الحكومة لا تراعى الربح فى إدارتها الاقتصادية، مما يضعف القطاع الخاص ويجعل الانكماش فيه أكبر من التوسع فى السياسة المالية الحكومية(٧٤).

وأخيراً سقطت السياسة المالية عن عرشها، وأعطت الصولجان – كما هى عادة الفكر البشرى العاجز – إلى نقيض فكرى آخر يسمى بالثورة النقدية المضادة ويتزعمها اقتصادى أمريكى بجامعة شيكاحو، الذى أعلى مرة أخرى من شأن السياسة النقدية فى مواجهة السياسة المالية.

وينسب النقديون كافة المشاكل الرئيسية للمجتمعات الرأسمالية كالتضخم والبطالة والركود إلى أخطاء السياسة النقدية وبذلك يهتمون أول ما يهتمون بتحقيق الاستقرار النقدى.

وهم يعتبرون التضخم ظاهرة نقدية بحتة متعلقة بكمية النقود وسرعة تداولها، مفترقين عن كينز الذى كان يقدمها من خلال فهم حركة التوازن فى الدخل القومى ، ولهذا يركزون ابتداء على محاولة كبح جماح التضخم بضبط عرض النقود. وبالذات القضاء على أهم أسبابه وهو الإنفاق بالعجز، أى أنهم يدعون إلى انكماش السياسة المالية ودور الدول فى التوسع فى الإنفاق.

وبينما كان أنصار السياسة المالية الكينزيون يتحدثون عن جانب الطلب الكلى يتحدث النقديون عن جانب العرض الكلى، على أساس أن الواجب الأول هو زيادة الإنتاج الذى يزيد الدخل بتوفير مناخ آمن للاستثمار بتقليل الضرائب ورفع القيود والحد من التدخل والإنفاق.

---

(73) The General Theory of Employment, Intrest and Money, J.M. Keynes, op. cit. pp. 159.

(٧٤) الأزمات والسياسات النقدية، د. عبدالمنعم السيد ص ١٤١ – مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥٤.

واستجابت حكومات الدول الرأسمالية لسياسة النقديين فى تحجيم عرض النقود وانكماش السياسة المالية للدولة.

ولكن لم تستطع هذه السياسة أيضاً كسر حالة الركود والبطالة وإن تحكمت فى التضخم ، ذلك لبقاء الانحرافات الخطيرة فى البنية الاقتصادية من ربا واحتكار وغياب الرؤية السليمة لأدوات العلاج كما قدمنا من قبل.

والمهم أن نسجل هنا فشل أدوات السياسة المالية من ضرائب وإنفاق فى علاج أزمة الاقتصاد الرأسمالى المعاصر.

ثم إن تضخم الاحتكار والربا وتحوله إلى صفة الدولية فى الشركات والبنوك المتعددة الجنسيات، زاد من الاستغلال والقهر للعالم المتخلف، حيث أصبح ما فى حوزتها من الدولارات يفوق ما فى حوزة البنوك المركزية فى العالم الرأسمالى كله. وزاد حجم المديونية الخارجية للبلاد المتخلفة. حيث استغرق الدين وفوائده الربوية أكثر قيمة صادرات هذه الدول.

السياسة المالية والتوزيع

إن مشكلة العالم اليوم التى يدور حولها الصراع الفكرى والخلاف المذهبى تتركز حول عدالة التوزيع. فكيف يمكن إيجاد التوازن بين نمو المجتمع وتحقيق عدالة التوزيع فى نفس الوقت.

إن مؤشر الدخل القومى المتوسط ومعدل النمو لم يعودا صالحين للحكم على المجتمع، لأن ذلك لا يعنى أن ثمار الدخل الأهلى قد تم توزيعها بين الجماعات بعدالة.

وأصبحت مسألة الربط بين النمو والتوزيع فى النظرية الاقتصادية بصورة عضوية من المباحث الهامة ، فالمجتمعات العالمية قد انقسمت بشكل حاد بين وجهتى نظر لا يتقابلان، فوجهة نظر العالم الحر لا تهتم بقضية التوزيع إلا ما يقال للاستهلاك المحلى، ولقد بُنى نظامها على إباحة الربا والاحتكار باسم إباحة المنافسة، وأصبح مفهوم التوازن والصالح العام مرتبطاً بتحقيق صالح الفرد. فما انتهت ممارسة الحرام فى المعاملات إلا إلى أن أصبح المال دولة بين الأغنياء، وصار الربح احتكاراً والإيراد ربوياً، والعامل مهضوم أجره. فاختل هيكل الإنتاج وهيكل التوزيع، وعصفت بهذه المجتمعات الأزمات العاتية، وهددت بالصراعات الطاحنة.

أما وجهة نظر العالم الاشتراكى فقد حرمت دخول رأس المال كلها وصادرته بحجة ألّا دخل حق سوى الأجر . وهنا قصت على ما هو ظالم كالربا ولكن تعسفت فألغت ما هو فطرى كالربح والإيجار والملكية والميراث. وهنا فقد المجتمع حوافز التنمية فحل الفقر وضعف الإنتاج ، واستخدم القسر والإرهاب لإدارة عجلة الاقتصاد، ففقدت الحياة معناها ، ولم تصح النظرية فعاد الربا يعلن عنه فى شوارع موسكو، وأخذت الملكية تتسلل مرة أخرى على وجل، والتمييز فى الدخول فلسفة يتبناها فلاسفتهم كليبرمان.

فالاشتراكية قلبت المشكلة وحولتها إلى فلسفة للتوزيع وأهدرت الإنتاج.

إنها أولاً صادرت الملكيات ومنعت الميراث، دون أن تفرق بين الملكية النظيفة والملكية المستغلة، فأهدرت كرامة الإنسان وحولته إلى عبد مملوك للحزب الشيوعى لا يقدر على شىء، وهو كل على الدولة فى طعامه ولباسه . ولهذا أينما وجهته لا يأت بخير.

وقضت بالتالى على دوافع الإنتاج من ربح وتمييز، واستبدلت بها سوط الإرهاب والقمع، فما كانت النتيجة إلا سوء إنتاج كمى وكيفى ولا يشفع له زيف التفوق العسكرى.

وقد نقدنا النموذج الاشتراكى سواء بهدفه النهائى فى المساواة الحسابية أو أسلوبه الإنتاجى القائم على تأميم وسائل الانتاج وتخطيطه ودحض بما فيه الكفاية فى الباب الأول : أما من ناحية التوزيع فإن المشاعية الحربية التى طبقها لينين من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٢ أنهكت روسيا حتى اضطرت مرغمة أن تعود إلى التمييز فى الدخول وأن تسمح بالملكية بعد أن نشبت المجاعة مخالبها فى كبد الشعب المسكين نتيجة هبوط الإنتاج وازدياد التضخم وانهيار العملة. لهذا كان هذا التراجع الحالى حتى عن النظرية.

وأجزاء النظام الإسلامى تحل آلياً مسألة التفاوت بين الدخول ولا تسمح بوجود المال دولة بين الأغنياء وبهذا يكون الأمر بأخذ العفو وتحديد أهل الحل والعقد لحد الغنى الذى يمنع الطغيان ولا يمنع أو يحد قوة التنافس والعمل معمولاً به فى نطاق ضيق لما يلى:

١ - دعوة الإنفاق والبذل التى يحض عليها الإسلام ستكون أكبر عامل ذاتى لإعادة التوزيع، وآيات القرآن التى تحض على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿**وأنفقوا فى سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**﴾(٧٥).

٢ - تحريم الإسلام لدخول الربا والاحتكار والغرر واستغلال النفوذ للحصول على المال، وأجاز مصادرة الأموال التى تأتى عن هذا الطريق واستيلاء بيت المال عليها لإنفاقها فى المصالح العامة، وحديث الهدبة التى أخذها عامل رسول الله -ﷺ- وتأنيب الرسول -ﷺ- له معروف وسبقت الإشارة إليه.

٣ - حصول العامل على المشاركة فى الربح فى شركات المضاربة سيؤدى إلى زيادة دخله، ووقف استغلاله، وقلة التفاوت بين أصحاب رأس المال والعمل وهذه الطريقة تضمن للعامل الحصول على دخل متجاوب مع حركة الأسعار. فالملاحظ أن ثبات الأجور مع ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زيادة أرباح صاحب العمل، والخفض المستمر لمستوى معيشة العامل لارتفاع الأسعار وبالتالى ارتفاع نفقات المعيشة، والعقد الحر المتجدد بين العامل وصاحب العمل وانتفاء التضخم يوقف هذا.

٤ - الميراث وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة باستمرار بين الأبناء وطريقة توزيعه إجبارية، لا يستطيع إنسان أن يتجنبها ويركز توريث ثروته لفرد واحد من أبناء أسرته. وهذه الطريقة تؤدى إلى إعادة التوزيع المستمر بين الأفراد والثروات والدخول فيمنع إبقاء المال دولة بين الأغنياء.

٥ - وأساساً فإن الطريقة الأولى والأهم لإعادة توزيع الدخل فى الإسلام هى الزكاة فالدولة تأخذ ١/٤٠ من رأس مال الأغنياء كل عام لإعطائه للفقراء لسد حاجتهم. ومن الممكن أن تأخذ الدولة أكثر من هذا بنص الشارع لكفالة حد الحاجة لكل فرد من أفراد المجتمع فى الظروف الاستثنائية. ولقد رأينا فى النصوص وضوح حكمة إعادة التوزيع كغرض من أغراض الزكاة، يقول رسول الله -ﷺ- عن الزكاة: «**تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم**»(٧٦).

---

(٧٥) سورة البقرة: آية ١٩٥.

(٧٦) سبق تحقيقه.

٦- تدخل الحاكم فى إنفاق مال الدولة -فى حالة الظروف الاستثنائية- بالأخذ من العفو من أموال الأغنياء، كيلا يكون المال دولة بين الأغنياء، وفى حالة احتياج المسلمين ولا تكفى الزكاة.

حين استعمل عمر -رضى الله عنه- على الحمى فقال له: (ياهنى اضمم جناحك على المسلمين، واتق دعوة المظلوم، فإن دعوة المظلوم مستجابة، وادخل رب الصريمة ورب الغنيمة، وإياى ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان، إنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع، ورب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيته فيأتينى ببنيه يقول: ياأمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبالك؟[٧٧].

ويروى لنا أبو عبيد أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عبدالحميد بن عبدالرحمن - وهو بالعراق- (أن أخرج للناس أعطياتهم) فكتب إليه عبدالحميد (إنى قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقى فى بيت المال مال) فكتب إليه: (أن انظر كل من آدّان فى غير سفه ولا سرف فأقض عنه). فكتب إليه: (إنى قد قضيت عنهم وبقى فى بيت مال المسلمين مال). فكتب إليه: (أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه). فكتب إليه (إنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى بيت مال المسلمين مال)، فكتب إليه بعد مخرج هذا، (أن أنظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه بما يقوى به على عمل أرضه فإننا لا نريدهم لعام أو لعامين)[٧٨].

عندما رفض عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- قسمة الأراضى المفتوحة على المحاربين كانت حجته قول الله تعالى: ﴿**والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم**﴾[٧٩].

---

(٧٧) نيل الأوطار جـ٥ ص ٣٤٦، ٣٤٧.

(٧٨) الأموال أبو عبيد ص ٣٥١.

(٧٩) سورة الحشر: آية ١٠.

فقال: (فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعاً، فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم)

يقول مسجريف: (إن هؤلاء الذين يعيشون الآن قد يؤثرون على رفاهيه الأجيال المقبلة بطرق عدة. فإن التقدم العلمى والتكنولوجى من جهد هذه الأجيال سيصبح تحت تصرف الأجيال التالية، وكذلك رأس المال المتجمع واكتشاف الأراضى والموارد وغيره مما يفيد الأجيال المقبلة، ولكن تلويث البيئة واستنزاف الموارد يؤثر عليه تأثيراً سيئاً... فالزمن أحداثى هام فى مشكلة إعادة توزيع الدخل بين الأجيال)[٨٠].

واقتراض الدولة من أجل استهلاك الجيل الحاضر يدفع ثمنه الأجيال المقبلة ويؤثر على تخفيض دخله عن طريق دفع هذا الدين بما يفرض عليه من ضرائب. وإذا افترضنا أن الضرائب تأتى من الدخل المخصص للاستهلاك، أما الدين العام فيؤخذ من الدخل المخصص للادخار، مما يجعل العبء المسدد قاسياً على أجيال المستقبل. وعموماً فإن عجز الموازنة يسدد بأى طريق. وكثيراً ما يكون هذا العجز سببه ضعف انتاجية البلاد المتخلفة وارتفاع شهيتها فى الاستهلاك، كما يكون سببه المظهرية فى الإنفاق الإعلامى والعسكرى وتسيب الإنتاج فى البلاد الاشتراكية.

وإذا كان هذا الدين خارجياً فإن الالتزام بخدمة الدين فوائد وأقساط لدولة أجنبية يقع عبؤه بالكامل على الأجيال القادمة، لأن الأجيال الحاضرة لا تريد أن تعيش على قدر إنتاجها[٥].

ولهذا نجد أن الأجيال القادمة تسخط على الأمة التى سبقتها ولا تذكرها بخير كما يفعل أصحاب النار: ﴿**كلما دخلت أمة لعنت أختها**﴾[٨١].

---

(٨٠) Public Finance, In Theory and Practice, Musgrave, op. cit. pp. 99.

(٥) Ibid. pp. 691-694.

(٨١) سورة الأعراف: آية ٣٨.

فأين هذا من نموذج التوزيع فى المجتمع المسلم الذى يتميز بالعطاء من الأجيال الحاضرة للأجيال المستقبلة – وهذا ما فعله عمر – رضى الله عنه – فى رفض قسمة أرض السواد وتركها ينتفع بها الحاضرين والقادمين من الخراج المفروض عليها فى يد من يزرعها.

لهذا نجد الأجيال القادمة تترحم على الأجيال السابقة بما احتج به عمر – رضى الله عنه – فى ذلك من قول الله تعالى: ﴿**والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان**﴾[٨٢].

السياسة المالية وتخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية: توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض المختلفة المتنازع عليها – سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص – والدولة تقصد من تخصيص الموارد تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[٨٣].

فموضوع تخصيص الموارد يشمل:

١ – استخدام الموارد استخداماً كاملاً.

٢ – تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة فى مجال الإنتاج والتبادل.

٣ – تنمية الناتج القومى.

ولا يتحقق التخصيص الأمثل للموارد إلا فى ظل اقتصاد السوق الحر، حيث تسود المنافسة الكاملة ولا تتدخل الدولة إلا مكملة للقطاع الخاص، وحيث تسود عدالة التوزيع فيتوازن الطلب ويتجه الإنتاج إلى الضروريات قبل الكماليات، وحيث يتحقق الاستقرار فلا تضخم ولا أزمات. ولا يتحقق هذا بأدوات النظام الاقتصادى المعاصر المالية، وقد تحدثنا كثيراً فى هذا الكتاب حول تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص

---

(٨٢) سورة الحشر: آية ١٠.

(٨٣) أصول المالية العامة – د. عادل حشيش ص ٤٢ – مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية سنة ١٩٨٤.

والإسلام حين يرفع العقبات أمام الاستثمار وينميه، يضبطه بهيكل توزيع للدخل عادل يولد طلباً فعالاً على السلع بترتيب احتياج المجتمع كله لها، ثم بتركيزه على تنمية المحليات وصرف الزكاة بها أولاً، يحقق توزيعاً للموارد على أكبر قطاع فلا يتركز فى المدن، وإنما تستفيد من خيره كل النجوع.

وبتحريم الخبائث وحل الطيبات تتوجه الموارد لما هو مفيد لبنى الإنسان، ويحميه من كل ما يضره ويؤذيه. وبوصول الربا إلى الصفر تنطلق حاجات الاستثمار دون طاقة معطلة، وبتحريم الاحتكار حماية للمستهلك وتحريم التسعير حماية للمنتج، تضمن سلامة فاعلية جهاز الأسعار بتخصيص أمثل الموارد.

لقد تصورت النظرية الاقتصادية الحديثة أن علاج الخلل الهيكلى الذى أحدثته الأزمات الاقتصادية فى بنية المجتمع الرأسمالى يمكن علاجه بمزيد من التدخل، حتى أصبحت الدولة عن طريق القطاع العام تسيطر على ما يقرب من نصف الدخل القومى.. ورغم ذلك وقف العالم على مشارف الركود التضخمى منذ السبعينات من القرن الميلادى، والركود التضخمى أصبح مرضاً مزمناً لم تفلح معه حتى السياسة النقدية لفريدمان التى حاول البعض تطبيقها فى انجلترا وأمريكا، فأفلحت فى إيقاف التضخم ولكن كانت النتيجة مزيداً من الركود.

إن هؤلاء القوم ذكروا ورددوا أن علة الاقتصاد الرأسمالى هى فى الحقيقة لتعاطيه الربا وممارسته الاحتكار وأن كل العلاجات البعيدة عن استئصال هذين السرطانين سطحية لا تصل إلى علاج جذرى، خصوصاً وأن الأدوات المالية كالضرائب والإنفاق بالعجز يضاعف البلاء.

إن أزمة هذه المجتمعات فى الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار، ودخول ظالمة من ربا إلى غصب، وأدواتها وسياساتها قاصرة متخبطة لا تأتى بخير.

السياسة المالية الشرعية:

والسياسة المالية الشرعية تعتبر أداة للنص والقياس الجلىّ إن وجد، فإن لم يوجد فهى تسترشد بمقاصده.

لذلك حدد ابن نجيم المفهوم الفقهى للسياسة بقوله: (فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، إن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئى)[٨٤].

فالأدوات المالية الشرعية منها ما ورد به نص، ومنها ما تنظمه قاعدة عامة فقهية، أى منها ما هو توقيفى ومنها ما هو اجتهادى.

والسياسة المالية الشرعية تدور مع هذا التحديد، فتقوم بتنفيذ النص طاعة لله ورسوله، وتجتهد فيما لم يرد به نص مع الوقائع المتغيرة ولكن فى حدود المصلحة والمقاصد الشرعية التى تشير إليها النصوص.

والنظام المالى الإسلامى يرتب دور الدولة على أنه تكميلى فى الدرجة الأولى، ويعتمد على تنشيط وترشيد القطاع الخاص ويحفز التنمية من خلاله.

وبلا شك فإن سلامة النظام المالى الإسلامى لاعتماده على أدوات شرعها الحق تبارك وتعالى رحمة بعباده، لأنه أعلم بما يصلحهم، ترفع عن كاهل الجماعة عبء إصلاح الآثار السلبية من ضرائب وإنفاق بالعجز... والتى تشغل السياسات المالية جانباً كبيراً من جهدها فى علاج سلبياتها.

واتصال السياسة المالية بالزكاة، أمر يختلف فيه المفكرون من منطلق هل الزكاة عبادة أم معاملة، فمن قال إن الزكاة عبادة رفض ذلك، ومن قال إنها معاملة كحق مالى للفقراء لم يجد فى ذلك حرجاً[٨٥].

فالزكاة حدد النص النسب والنصاب، وغير ذلك لا يجوز أبداً تغييره تأثراً بعلاقة السياسة المالية بالأدوات فى الفكر الوضعى.

---

(٨٤) البحر الرائق- شرح كنز الدقائق ج ٥ ص ١١- دار المعرفة ط ٢- رد المحتار على الدر المختار ج ٤ ص ١٥.

(٨٥) دور الزكاة فى الاقتصاد العام والسياسة المالية. د. محمد أنس الزرقا ص ٢٨٥- ٢٩٢. أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول- الكويت- شعبان ١٤٠٤ هـ.

لكن هناك أمور اجتهادية سواء فى اعتبار الزكاة كإيراد أو اعتبارها كمصرف، لا يمنع فى دائرتها من اتخاذ سياسة.

فمن الأدوات ما هو توقيفى يترتب عليه آثار اقتصادية، وهنا الأدوات والآثار جزءٌ من بنية النظام الإسلامى الثابت، ومن الأدوات والسياسات ما هو اجتهادى، وهذا جزء من بنية السياسة المالية الشرعية.

فقد وردت أحاديث صحيحة عن تعجيل رسول الله -ﷺ- للزكاة قبل استحقاقها- ومن ثم يصبح من المعقول عدم رفض ذلك وترك النص استناداً إلى منطق الزكاة عبادة أم معاملة. والزكاة من أهم موارد الأمة المسلمة، وتعجيلها عام يؤدى إلى حصيلة كبيرة تساعد الأمة على الخروج من أزمة تؤدى إلى عجز فى موازنة الرعاية الاجتماعية.

(بعث رسول الله -ﷺ- عمر على الصدقة فقيل: منع ابن أم جميل وخالد ابن الوليد والعباس عم رسول الله -ﷺ-- فقال الرسول عليه الصلاة والسلام: **« ما ينقم ابن أم جميل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، فقد احتبس أدراعه وأعتاده فى سبيل الله، وأما العباس فهى على ومثلها معها »**)[٨٦].

(وعن على بن أبى طالب: أن العباس سأل النبى -ﷺ- فى تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له فى ذلك)[٨٧].

وعن سالم الافطس قال: سألنى مروان بن محمد عن تعجيل الزكاة إذا رأى لها موضعاً قبل أن تحل: فسألت سعيد بن جبير عن ذلك فلم ير بأساً...[٨٨].

وعن الحسن قال: لا بأس أن يعجل الرجل زكاته ثلاثة أعوام[٨٩].

ويذهب الجمهور على جواز تعجيل الزكاة وخالف المالكية[٩٠].

---

(٨٦) صحيح مسلم- ج ١ ص ٣٩٢.

(٨٧) صحيح سنن ابن ماجة- ج ١ ص ٢٩٩- تحقيق الألبانى.

(٨٨) صحيح ورجاله ثقات كلهم- الأموال، ابن زنجويه ج ٣ ص ١١٧٩- تحقيق شاكر فياض.

(٨٩) إسناد صحيح، نفس المصدر- نفس الصفحة.

(٩٠) المغنى ابن قدامة- ج ٢ ص ٤٩٥- بداية المجتهد- ابن رشد ج ١ ص ٢٧٤.

كذلك فإن مصارف الزكاة توفيقية، ولكن كيف نعطى الزكاة أمر اجتهادى؟ فهل نعطى العامل أداة حرفة أم نعطيه طيبات استهلاكية؟.. والاختيار الأول يناسب الدول المتخلفة التى مشكلتها تكوين رأس المال وفى ذلك إغناء الفقير عمره والخيار الثانى يناسب الدول المتقدمة التى تعانى من قصور الطلب وتحتاج لتنشيط الاستهلاك.

الدول المتقدمة:

لما كانت الزكاة تفرض على رأس المال المتداول بالإضافة إلى الأرباح، يتجه الأفراد إلى زيادة الادخار لتعويض أثر الزكاة، وهى فى نفس الوقت تدفع إلى استثمار المدخر خشية أن تأكله الزكاة إن بقى عاطلاً.

ومن هنا كانت قرارات الادخار والاستثمار متقاربة كمياً وزمنياً، وهذا يضعف من أثر التقلبات الاقتصادية التى تترتب على اختلاف قرارات الادخر والاستثمار. فزيادة قرارات الاستثمار على الادخار يؤدى إلى رواج شديد مصطنع، وزيادة قرارات الادخار على الاستثمار يفضى إلى الكساد، وهذا يجر وراءه مشكلات ونتائج سيئة على الأفراد والمجتمع(٩١).

فيساعدنا على الحد من أثر الدورات الاقتصادية مواكبة تحريم الربا لفرض الزكاة، فإن الإنسان لن يمسك ماله إذا لم يأخذ ربا خشية الزكاة، ويتجه إلى الاستثمار حيث الشارع الحكيم أوصد باب الربا وفتح باب الاستثمار بالمشاركة على مصراعيه. هذه المشاركة تفيد صاحبها والمجتمع فى آن بعكس الربا.

كما أن هناك أثر آخر للزكاة على الرواج الاقتصادى وتوازن الإنتاج. فلما كانت الزكاة تؤخذ من الأغنياء فتعصى للفقراء يزيد معها طلب الفقراء على السلع مما ينشط الطلب الفعال ويزيد ربحية التجار. وهذا يؤدى إلى استقرار السوق ومنع التقلبات الناجمة عن قصور الطلب الفعال سوء توزيع الدخل، فضلاً عن أن تقارب التفاوت فى الدخول يؤدى إلى اتجاه السوق إلى انتاج السلع الضرورية، فالحاجية، فالتحسينية، حسب قوة الطلب الذى أعيد التوازن إليه بمد الفقراء بطاقة شرائية.

---

(٩١) مدخل إلى الاقتصاد الإسلامى - د. عبدالعزيز هيكل - ص ٣٢، ٣٣ دار النهضة سنة ١٤٠٣ هـ.

اقتصاديات التخلف :

والدول المتقدمة لا ينقصها التكوين الرأسمالى وإنما تحتاج لتنشيط الطلب الفعال، أما فى الدول المتخلفة فالمشكلة هى قصور رأس المال الناجم عن قلة الادخار. فهى تحتاج إلى زيادة العرض الكلى بالإنتاج.

وهذه هى أحد مشاكل الدول النامية الصعبة، وصرف الزكاة فى مدفوعات تحويلية يزيد من تعقيد المشكلة، خصوصاً مع وجود عمالة قادرة على الكسب لا تجد أداة الحرفة · فإذا وجهت حصيلة الزكاة فى جزء منها إلى استثمار لتوفير أداة الحرفة للعمال مع تمليكهم أداة الحرفة، فإن ذلك يغنى هؤلاء المحتاجين العمر كله، ويؤدى إلى كسر حلقة الفقر بزيادة الإنتاج وتوفير رأس المال.

وليس الإنفاق الاستثمارى قاصراً على المعدات والإنشاءات بل إن إنفاق جزء على تدريب العمال الفقراء وإسكانهم ورعايتهم الصحية وتنميتهم الثقافية سيفيد الاستثمار والرفاهية فى آن، ذلك لأن أحد المشاكل الأساسية للبلاد المتخلفة هى إيجاد رأس المال الاجتماعى اللازم لتوفير بيئة وفورات الإنتاج.

ولكن هذا لا يعنى إلغاء المدفوعات التحويلية للزكاة تماماً لأن هناك ضرورات ملحة لا تحتمل التأخير كالعجزة والأرامل والديون والحوادث.. الخ · وهذه تتحدد نسبتها من الزكاة بمعرفة السلطات، والمهم أن يوجه الجزء فوق الضرورى لإغناء الفقراء بتأمين رأس مال يدر عائداً دورياً. على أن تسد المدفوعات التحويلية الثغرة الإيرادية بين الإنفاق الاستثمارى والربح الذى يتحقق منها لأصحابها[٩٢].

يقول النووى: (من لا يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة، قال العراقيون وآخرون: يعطى كفاية العمر الغالب، وقال آخرون منهم الغزالى والبغوى: يعطى كفاية سنة لأن الزكاة تتكرر كل سنة · قلت: وممن قطع بالمسألة صاحب «التلخيص» والرافعى فى «المحرر» ولكن الأصح، ما قاله العراقيون، وهو نص الشافعى –رضى الله عنه–، ونقله الشيخ نصر المقدسى عن جمهور أصحابنا، وقال: وهو المذهب، والله أعلم.

---

(92) Zakat and Fiseal Policy, The First International Compernce on Islamic Economics, Dr. F.R. Faridi, pp. 28.

وإذا قلنا يعطى كفاية العمر، فكيف طريقه؟ قال فى «التتمة» وغيره، يعطى ما يشترى به عقاراً يستغل منه كفايته، ومنهم من يشعر كلامه بأنه يعطى ما ينفق عينه فى حاجاته، والأول أصح)[٩٣].

وهذا مطلوب بالنسبة للبلاد المتخلفة التى تحتاج إلى تنشيط الحرفيين والصناعات الصغيرة، بعكس الدول المتقدمة التى تتميز بالمصانع الكبيرة.

ولكن سياسة الاستقرار الاقتصادى والنمو تحتاج بجانب السياسة المالية إلى السياسة النقدية حيث تتعاون السياستان سوياً فى السعى لتحقيق الاستقرار[٩٤]. أى أنه لابد من تحريم الربا لإزاحة عوائق الاستثمار.

والضمان الفريد لسداد ديون الغارمين على مستوى الدولة يؤدى إلى تشجيع الائتمان بالقرض الحسن والثقة فى بيوع السلم مما ينشط الاستثمار ويدفع بالرواح خطوات للإمام.

كما أنه يعالج حالات الإفلاس ويقلل حالات الحجر، ويؤدى إلى إعانة الغارمين للوقوف على أقدامهم. يقول الإمام الباجى: «ويجب أن يكون الغارم على هذا الوجه من تنجز حاله بأخذ الزكاة ويتغير بتركها، وذلك بأن يكون ممن له أصول يستغلها ويعتمد علها فيرى دين يلجئه إلى بيعها، ويعلم أنه إذا باعها خرج عن حاله فهذا يؤدى دينه من الزكاة»[٩٥].

وقد ناقشنا من قبل سهم فى سبيل الله وكنا مع الرأى الراجح فى قصره على الجهاد والحج.

لكن أليس فى ترك أمر توزيع الصدقة على أى صنف من المصارف كما رأى جمهور الفقهاء[٩٦] أمر اجتهادى يدخل فى نطاق السياسة؟

---

(٩٣) روضة الطالبين - النووى ج ٢ ص ٣٢٥ - المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥.

(94) Public FInance, In Theory and P-actice, Musgrave, op. cit. pp. 15.

(٩٥) المنتقى - الباجى ج ٣ ص ٥٤.

(٩٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ابن رشد ج ٥ ص ٩٢

وتصرف الإمام فى الرعية منوط بالمصلحة، وتحديد المصلحة وأولوياتها أمر اجتهادى يدخل فى باب السياسة.

لهذا فإن الإنفاق من موازنة المصالح يرتبط بضوابط مقاصد الشريعة، وترتيب أولويات المصالح من ضرورية إلى حاجية إلى تحسينية. ويشترط أن تكون عامة لا خاصة. أما فيما يختص بما هو دين كالأجور فلها أولوية السداد.

هذه الضوابط من أمور السياسة، وإن كانت لها ضوابطها التى تضمن سلامة التنفيذ.

وتستخدم الدولة إيرادها فى سد هذه المصالح مراعية حسن تخصيص الموارد وعدالة التوزيع وسد ثغرة التنمية.

ولهذا كانت أدوات التوظيف والثمن الخاص والحمى ومصارفها فى المصالح الضرورية والحاجية، أمور تتعلق بالسياسة الشرعية، يتولاها الإمام مستشيراً أهل الحل والعقد، مراقباً بجماهير المؤمنين الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر.

هذه الضوابط وإن حددت الإنفاق ورشدته، إلا أن الاجتهاد فيها يجعلها تندرج تحت أمور السياسة الشرعية مما يضع ملامح محددة تفصل بين مفهوم السياسة المالية الشرعية والسياسة المالية الوضعية.

وإليك نموذجاً من السياسة الشرعية من وجهة نظر الماوردى حين يقسم النفقات إلى ما يرتبط منها بوجود رصيد فى بيت المال كالتحسينات، وما يلزم تحويله بالتوظيف كالضرورات.

وتقديم ما هو على وجه البدل أى يستحق كدين كالأجور فى أولويات الإنفاق وإن لم يوجد رصيد لجأ إلى الاقتراض للتوظيف بشرط السداد.

يقول: (وأما المستحق على بيت المال فضربان:

أحدهما: ما كان بيت المال فيه حرزاً فاستحقاقه معتبر بالوجود. فإذا كان المال موجود فيه كان صرفه فى جهات استحقاقه، وعدمه مسقط الاستحقاق.

وثانيهما: أن يكون بيت المال له مستحقاً، فهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه البدل كأرزاق الجند وأثمان الكراع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر بالوجود، وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم.

والضرب الثانى: أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه المصلحة والإرْفاق دون البدل. فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم.

فإن كان موجوداً فى بيت المال وجب فيه وسقط فرضه على المسلمين.

وإن كان معدوماً سقط وجوبه على بيت المال. وكان إن عم ضرره من فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية كالجهاد - وإن كان مما لا يعم ضرره كوعور طريق يجد الناس طريقاً غيره بعيداً أو انقطاع شرب يجد الناس غيره شرباً، فإذا سقط وجوبه على بيت المال بالعدم، سقط وجوبه عن الكافة لوجود البدل. فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما دينا فيه. فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولى الأمر إذا خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه فى الديون دون الارتفاق، وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذاً بقضائه إذا اتسع له بيت المال)[٩٧].

وأيضا نلمح السياسة المالية فى العشور:

(أخرج مالك بسنده عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه: أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر، يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنية نصف العشر)[٩٨].

(لكن مالك ذكر رواية أخرى أنه كان يأخذ العشر، علق عليها الشافعى: (لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر فى القطنية، كما حكى سالم عن أبيه عن عمر، فلا يكونا مختلفين، أو يكون السائب حكى العشر فى وقت فيكون أخذ منهم مرة فى الحنطة والزيت عشراً، ومرة نصف العشر، ولعله كله بصلح يحدثه فى وقت برضاه ورضاهم)[٩٩].

---

(٩٧) الأحكام السلطانية - الماوردى، ص ٢١٤، ٢١٥.

(٩٨) الموطأ مالك، ص ١٨٩.

(٩٩) الأم - الشافعى، ج ٤ ص ٢١٧.

الآثار الاقتصادية للأدوات الإسلامية:

إن أزمة السياسة المالية الوضعية تنبع أساساً من قصور أدوات المالية.

وقد رأينا ذلك فى الضرائب المباشرة التى لا تراعى حدود الحاجة، والتى يتهرب منها القادرون، والضرائب غير المباشرة التى لا تراعى قدرة ولا ملاءمة، فتقع فى النهاية، عن طريق نقل العبء، على محدودى الدخل. ورأينا ذلك فى سياسات الائتمان إصداراً وقروضاً مصرفية، التى لا تراعى طاقة الإنتاج ولا يمكن استيعابها، فيندفع التضخم الجامح يشوه هيكل الاقتصاد ويؤدى إلى اختلالات أساسية. وهذا أدى إلى مزيد من السياسات تعالج تخصيص الموارد فلا تقدر، وتحاول إعادة توزيع الدخل فيزداد سوءً، وتصد الركود فتحتاجها الأزمات.

والسياسة المالية ترتبط ارتباطاً جوهرياً بدور الدولة.

فدور الدولة تكميلى لدور الأفراد. ولهذا يعتمد على سلامة الحركة الذاتية للنظام الاقتصادى الإسلامى بتطهيره من الحرام والتزامه بالواجبات.

خذ مثلاً تدخله فى التسعير. الإسلام يحرم التسعير حماية للمنتج، ويترتب على ذلك حفز الإنتاج للحصول على الربح وحسن تخصيص الموارد، وهذا يؤدى إلى التنمية الذاتية المتناسقة.

ولكن إذا انحرف المنتج بالاحتكار يتدخل ولى الأمر بالسياسة الاقتصادية مسعراً عليه بثمن المثل حماية للمستهلك من المنتج، حتى لا يساء توزيع الثروة والدخل ويضار تخصيص الموارد فى المجتمع.

ونفس الأسلوب يتبع فى السياسة المالية ، فإن تحرير المجتمع من الأدوات المالية الحرام كالضرائب غير المباشرة والإصدار النقدى، يحمى المجتمع من التضخم والبطالة والاختلال · وهذا يؤدى بطبيعته إلى تضييق نطاق السياسة المالية التى تخطط لعلاج هذه السلبيات ؛ هذا من جهة الحرام. ومن جهة أخرى فإن استخدام الأدوات الإسلامية الواجبة يترتب عليه من الآثار الاقتصادية كحفز التنمية وعدالة توزيع الدخل وحسن تخصيص الموارد ما يجعل نطاق السياسة المالية محدوداً بالاستثناءات والنقص فى القطاع الخاص.

لهذا نحب أن ننبه إلى أمر هام هو أن سلامة الأدوات يرفع عن كاهل الأمة هذه السلبيات.

ومن هنا فإن النتائج الإيجابية لهذه الأدوات كفيلة بأن تأخذ السياسة المالية حجماً معقولاً لا يرتبط بالحاجة والضرورة.

خذ مثلاً تجريم التوسع النقدى شرعاً فى الإسلام ووضع عقوبة له من الجلد إلى القطع باعتباره إفساداً فى الأرض وأكلا مال بالباطل، إنه تلقائياً يساعد على الاستقرار النقدى.

وأيضاً اشتراط الشارع لعقد قرض إمكانية سداده فى موعده. كيف تساعد على إقراض الدولة إن احتاجت وتضمن رد حقوق الناس.

ولو نظرنا إلى الفريضة الأولى وهى الزكاة نجد أن آثارها على الاقتصاد والمجتمع لا يحصى.

فهى تؤدى إلى تخصيص الموارد فى المحليات وتقلل من التركيز على المدن وازدحامها.

وهى تؤدى إلى إعادة سنوية للثروة من الأغنياء إلى الفقراء، حيث تؤخذ من الأغنياء تحديداً وترد على الفقراء.

وهى تحفز التنمية حيث فرضها على عروض التجارة والنقود يؤدى إلى تحفيز الاستثمار حتى لا تأكلها الصدقة.

وهى تحفز الاستثمار باعفائها رأس المال الثابت.

وهى تحفظ حق الفقير لأخذ قيمة وعاء الزكاة بسعر السوق لا بثمن الشراء، فلا يؤثر التضخم على حصيلة الزكاة.

وهذا على سبيل المثال لا الحصر، وننبه هنا إلى أننا لا نناقش الآثار النفسية كالتزكية والتطهر وهى التى تتصل بصفة الزكاة العبادية، بتركيزنا على الوجه الآخر وهو صفة الزكاة كمعاملة وهذا لا ينقص من أهمية الوجه الأول.

هذا كل من بعض، يضع أقدامنا على أن صلاح الأدوات المالية ابتداء له أهمية قصوى، حيث أنه يؤدى إلى نتائج إيجابية ويقلل من حجم المشاكل إلى أقصى حد.

دراســـة بيانيـــة
بيــن الزكــاة والضــرائب والاشــتراكية(١٠٠)

معدل الضرائب	ساعات العمل	دخل قبل الضرائب	الضرائب	الدخل بعد الضرائب	دخل التوزيع
أ – صفر	٦	٦٠	صفر	٦٠,	صفر
ب– ١٥	٧	٧٠	١٠,٥	٥٩,٥	١٠,٥
جـ – ٣٠	٥	٥٠	١٥,	٣٥,	١٥,٥
د – ٥٠	٢,٥	٢٥	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥
هـ – ٨٠	١,	١٠	٨,	٢,	٨,
و – ١٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

العمل هنا مؤشر للجهد والادخار والاستثمار والمخاطرة أيضا.

١ – أجر ساعة العمل ١٠ جنيه.

٢ – العامل يزيد ساعات العمل حتى معدل ١٥٪ ضرائب ثم ينقص ساعات العمل.

٣ – دخل الضرائب يصل أقصاه عند ٣٠٪.

فى الجدول:

أ – يبين الموقف الرأسمالى.

ب – يبين الموقف الاشتراكى.

جـ – يقترب من الموقف الإسلامى.

(١٠٠) هذه دراسة توضيحية لا أكثر، وهى تهم المتخصصين فحسب ولا يؤثر تركها على السياق. باستثناء الضرورات.

الرسم البيانى

الخط أ ب س ى الدخل قبل الضرائب.
الخط و ف د ى يبين الضرائب.
الخط أ م د ى الدخل بعد الضرائب.
النقطة د تحدد المستوى الذى يحدث عنده المساواة التامة.
النقطة أ تحدد المستوى الذى لا يدفع فيها ضرائب فتكون عند و.
النقطة م، ن تحدد الدخل والضرائب عند ٣٠٪.

والموقف عند ٣٠٪ ضرائب هو أنسب المواقف كما ترى حيث يصل دخل الأغنياء المستوى م والضرائب التى يمكن استخدامها للفقير ٣٠٪ وأعلى من ذلك أسوأ للغنى ولا يفيد الفقير وأدنى من ذلك يضر بالفقير وإن أفاد الغنى.

ولما كنا قد وجدنا أنه عند عائد ١٠٪ تتساوى تقريباً الزكاة مع الضريبة – نجد أن موقف الزكاة هو أنسب المواقف للغنى والفقير. لأن معدل ١٠٪ هو العائد العادى فى اقتصاد ناضج.

يقول مسجريف: (هذه الإعادة الاختيارية للتوزيع تحلل بنفس الأدوات التى تستخدم فى كفاءة تخصيص الموارد – حيث يحقق كل من المحسن والمحسن إليه مكاسب وكفاءة التخصيص تتحقق بقاعدة – مكسب لإنسان ولا خسارة لأحد)[٧١].

وبلا شك فإن صدقات التطوع تعتبر من أحسن الطرق التى تقيد توزيع الدخل وتبقى مستوى كفاءة تخصيص الموارد.

وإليك رسم بيانى يوضح ذلك

---

(101) Public Finance In Theory and Practice, Mesgrave, op. cit. pp. 98.

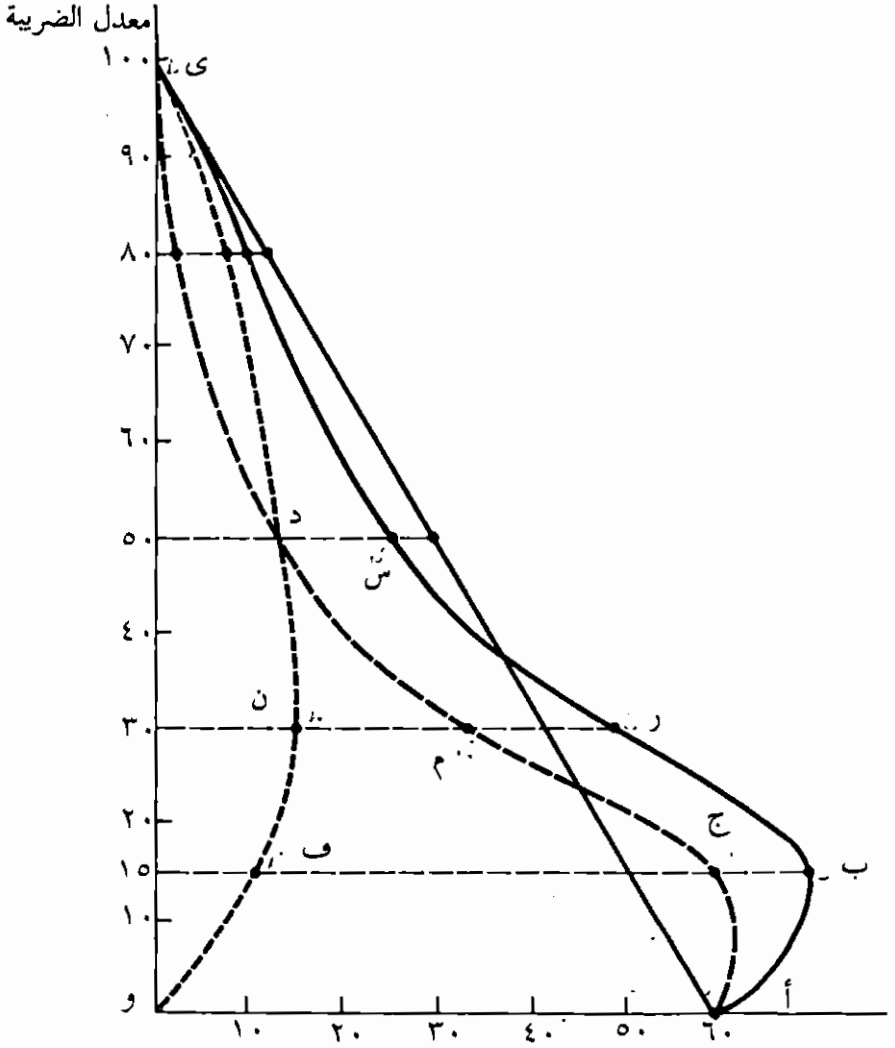

ونقدم فيما يلى رسماً بيانياً يوضح دور الزكاة فى إعادة توزيع الدخل مستخدمين أداة المنفعة.

نفترض أولاً أن الأفراد لهم: ١- دوال منافع متساوية تعتمد على مستوى دخولهم. ٢- وأنه يمكن قياس المنفعة. ٣- وأن الدخول معروفة بمعنى إهمال أثر

(102) Ibid, pp. 73.

إعانة على الدخل من ناحية تفضيل الفراغ وهى من سلبيات المساواة فى الدخول.

٤ - وأننا نقيس المنفعة الحدية للدخل استهلاكيا مع تثبيت المنفعة الحدية للدخل فى الادخار حيث مدار البحث هو الحاجة لا النمو ٥ - بافتراض أن المجتمع غنى واحد وفقير واحد. وحيث: ى - و - ق ... ن.

والمنحنى الأفقى هو الدخل على اليمين للفقير وعلى اليسار للغنى والمنحنى الرأسى المنفعة الحدية اليمين للفقير واليسار للغنى - فإن أقصى حد لتوزيع الدخل هو حين تتساوى المنافع الحدية عند ل والدخول عند ص حيث يتقاطع منحنى المنفعة الحدية للنقود للأغنياء مع المنفعة الحدية للنقود للفقراء وهذه هى المساواة الحسابية[103].

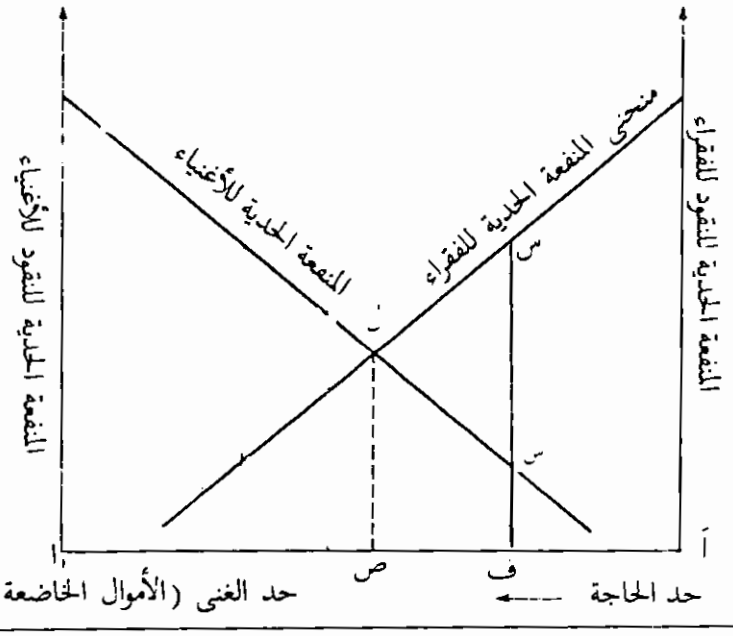

• يعترض البعض على استخدام المنفعة كمقياس. ولكن المهم أنها أداة توضيح فضلا عن كونها أداة معقولة ممكنة بافتراض تشابه المنافع بين الناس حيث الناس لا يختلفون فى غرائزهم ورغباتهم فهناك رباط مشترك بينهم وكذلك مقياس المنفعة لهم.

(103) Public Finance, Harvey, S.Rosen, op. cit. pp. 73.

ونحن هنا نتحدث عن المنفعة كظاهرة أخلاقية قبل أن تكون نفسية لأنها قضية توزيع الدخل ونفترض أن الدولة تخطط فى سياستها التوزيعية على أساس تساوى هذه المنافع بصرف النظر عن الفروق.

فى اقتصاديات الرفاهية من المعروف أن رفاهية المجتمع تعرف بمقدار رفاهية الأفراد.

ورياضياً إذا كان هناك ن من الأفراد فى المجتمع والمنفعة و تكون الرفاهية الاجتماعية ى

ى = دالة فى و ١ + و ٢ .... و ن تسمى دالة الرفاهية الاجتماعية لارتباطها بفلاسفة المنفعة فى القرن ١٩.

ولكن التساوى الحسابى كارثة يقتل الحوافز ويمنع المنافسة والابتكار وزيادة الجهد.

والغنى – بفرض أنه ينفق دخله كله على الاستهلاك – لو كان دخله أأ فإن المنفعة الحدية تكون سالبة بينما لا يجد الفقير شيئاً.

والمهم هو ضمان حد أدنى للمعيشة مبنى على الحاجة يضع الناس فوق خط الفقر. فإذا افترضنا أن حد الحاجة يحققه الفقير دخل قدره أَف حيث تكون المنفعة الحدية للغنى ف س عالية ودخله ف أ عالية مستمتعاً بثمار عمله والمنفعة الحدية للفقير ف س ودخله ف أَ غير محروم من حد حاجته. فإن هذا هو الحد الأمثل للتوزيع الذى تحققه الزكاة. وإذا لم تكف الزكاة وظف فى أموال الغنى حتى لا يقل الفقير عن هذا الحد أف.

الإنفاق السلعى فى الزكاة:

بينا كيف أن الإنفاق السلعى فى برنامج الضمان الاجتماعى فى أمريكا فى صورته النقدية لم يحقق الغرض منه ولم يفلح فى تحسين أحوال الفقراء. وأن المدفوعات السلعية قد قللت من التفاوت فى الدخول[١٠٤]؟

وأخترنا رأى ابن تيمية فى إخراج القيمة للحاجة والمصلحة بعد الإخراج السلعى فى الأصل.

---

(104) Ibid. pp. 93, 94.

وعند أخذ الزكاة وتوزيعها يختار الإمام بين العينى والقيمى وفقاً للمصلحة وذلك ما اخترناه من رأى راجح فى دراستنا للزكاة.

ونستطيع استخدام الأدوات الاقتصادية فى تحديد ذلك. وإن كانت أمامنا الصعوبات التى يواجهها المخططون للسياسات المالية كصعوبة تحديد الدخل فمنه المنزلى ومنه السلعى ومدته ومناسبة هذه لمدة وتتبع الآثار التراكمية للإنفاق على الدخل.. الخ.

ولمعرفة التحصيل والصرف العينى من النقدى نستخدم نموذجاً مبسطاً هو تطبيق لدراستنا عن منحنيات السواء.[105]

نفرض فرد دخله ٣٠٠ جنيه يوزعها على التمر فى الإحداثى الرأسى وبقية السلع فى الأحداثى الأفقى. ونفرض أن سعر كيلو التمر ٢ جنيه وأنه يستهلك ٢٠ كيلو وبقية السلع تقاس الوحدة منها بجنيه.

نلاحظ أن الدخل ٣٠٠ جنيه «الرأسى» المعادل ١٥٠ كيلو تمر (١٥٠ × ٢ = ٣٠٠) فى الأفقى يماس منحنى السواء عند النقطة ل، ليستهلك فى نقطة التوازن و ح، سلع، و س تمر.

فلنفرض أن الدولة أعانته بـ ٢٠ كيلو تمر فإنه سيتحرك إلى خط الدخل الأفقى ١٧٠ كيلو ويزيد دخله الرأسى ٤٠ جنيه فيصبح خط دخله ج د.

ولكنه يتقاطع مع منحنى السواء عند النقطة ف التى لا تمثل أقصى أشباع حيث يزيد استهلاكه من التمر عن وس٢ واستهلاكه من السلع الأخرى ٣٠٠ جنيه التى معه.

ولو قارنا هذا الموقف بإعطائه ٤٠٠ جنيه قيمة التمر فإنه سيتوازن عن أحسن موقف ل٣ لخط الدخل هد حيث يكون استهلاكه من التمر وس٣ ومن السلع وج٣.

وفى هذه الحالة الصالح أن يقتصر الإمداد العينى من التمر عند وس٣ والباقى يعطى له نقداً يصرفه على بقية السلع عند وج٣ حيث يكون إنفاق ٣٤٠ جنيه عند أحسن موقف توازنى.

(105) Ibid. pp. 84.

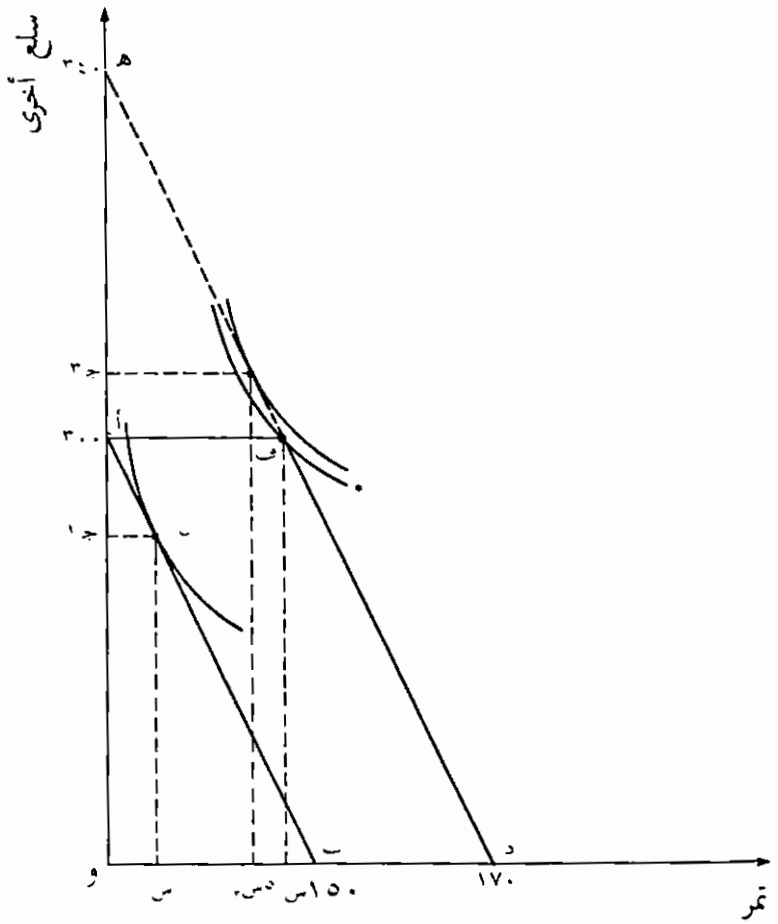

ولكن هذا فرض فقد تكون إعانة التمر بعشر كيلو موقفاً مناسباً للفقير إذا أدّى ذلك أن يماس منحنى السواد مع خط الدخل الجديد ٣٤٠ جنيه فى الشكل القادم(١٠٦).

وهنا انتقل من نقطة التوازن ل ٤ على خد دخل أب ٣٠٠ جنيه إلى نقطة جديدة على خط دخل هـ د ٣٤٠ جنيه هى ل ٥ حيث انسجم تفضيله مع التمر عند إعانة ١٠ كيلو مع الإنفاق على بقية السلع عند المدى و جـ٥ .

وبذلك تكون الإعانة العينية مناسبة مع الدخل النقدى(١٠٦)

(106) Ibid. Op. cit. pp. 86, 87.

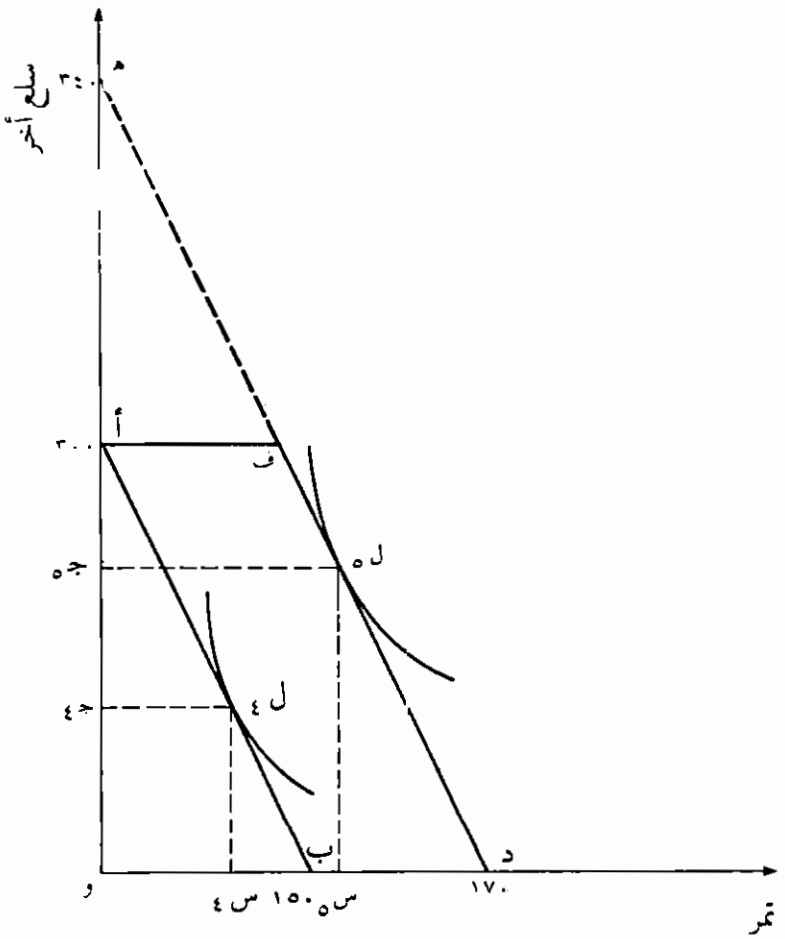

ولا نستطيع أن نختم موضوع التوزيع دون أن نشير إلى أن التحليل الاقتصادى الذى درس إعادة التوزيع من زاوية المنفعة الحدية وناقش سياسته على أساس تساوى المنفعة الحدية المرتفعة عند الفقير والمنخفضة عند الغنى قد بنى تحليله على معلومة لا يمكن قياسها فضلاً عن أن افتراض انخفاض المنفعة الحدية للأغنياء فرض قد يكون غير واقعى . لهذا انصرف الناس إلى تقييم اجتماعى بدلاً من مقاييس المنفعة المضطربة . ولهذا بينما اهتم التقليديون حين دراسة الموضوع على وضع حد أعلى للدخل لتحقيق هذا التساوى فإن الدراسات الحديثة تهتم بتحديد حد أدنى للدخل يمنع الفقر(٧٥) .

وهذا ما شاهدناه بوضوح فى المنهج الإسلامى .

(107) Public Finance in Theory and Practice, Musgrave, op. cit. pp. 12.